مؤشر مدركات الفساد 2024 تفاقم الفساد عالميا

عبد النبي العكري

كعادتها كل عام اطلقت منظمة الشفافية الدولية تقرير مؤشر مدركات لفساد والذي يغطي 180 بلدا اضافه الى بعض الأقاليم . لكن الجديد هذا العام هو ربط المؤشرات وحالات الفساد بالتغير المناخي وتدهور البيئة حيث ان ذلك هو محور اهتمام الدول والعالم .وقد شهد هذا العام الذي يغطيه التقرير حريق كاليفورنيا الهائل وغيره من الكوارث الطبيعية نتيجة التغير المناخي .

وقد صادف اطلاق التقرير وصول البليونير العقاري والمتورط في قضيا فساد كبرى دونالد ترمب لرئاسة أمريكا القوه العظمى في العالم مع ما رافق انتخابه من افساد مالي وسياسي لاسابق له في الانتخابات الاميركيه ومؤشر خطير لتأثيراته في الغرب والعالم . وما له دلالته هو إصداره امرا رئاسيا تنفيذا بوقف العمل بقانون تجريم الشركات الأميركية التي تستخدم الرشوة والمنافع لنيل عقود في امريكا وخارجها ,وبهذا فهو يشرعن الفساد للشركات الأميركية.

واضافة لهذا التقرير فقد أصدرت منظمه الشفافية الدولية تقريرا عنوانه الفساد في الأعلى ويناول دور البلدان الغربية المتطورة والتي تتصدر النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد على سلم مؤشر مدركات الفساد في القطاع العام ,لكنها تعتبر موائل امنه للأموال الهاربة واستثمارات لكبار الفاسدين وغسيل الأموال في مفارقه خطيره.

اما التقرير الثالث فيتناول اعاقه الفساد لجهود التعامل والتصدي للتغير المناخي سواء على الصعيد الوطني او الإقليمي او الدولي وكيف يتسبب الفاسدون افرادا ومؤسسات وشركات ودول في التربح من الأموال المخصصة للتصدي للتغير المناخي والتسبب بفسادهم في تدهور المناخ وهشاشه الاستعدادات لمواجهة الكوارث الطبيعية المترتبة على ذلك .

وسنتناول في هذا المقال التقرير الأول , فيما سنخصص مقالا منفردا لكل من التقريرين الاخرين .

مؤشر مدركات الفساد

منذ اطلاقه لأول مره في 1995 ,أصدرت منظمة الشفافية الدولية بتاريخ 11 فبراير 2025 ة تقريرها السنوي ,مؤشر مدركات الفساد بشان الفساد في القطاع الغام قي 180 بلدا واقليما حول العالم .ويستند التقرير على بيانات من 13 مصدرا خارجبا لمؤسسات موثوقة بما في ذلك البنك الدولي ومؤسسة برلتسمان

والمنتدى الاقتصادي الدولي وغيرها .ومن اجل شمول التقرير أي بلد فانه يتوجب ان تتوفر مصادر معلومات لدى اربع هيئات على الأقل .وتتبع الشفافية الدولية اربع خطوات اساسيه هي اختيار بيانات المصدر وإعادة قياس بيانات المصدر وتجميع البيانات المعاد قياسها ثم اعطاء كل بلد درجه القياس من 100 وهي الأعلى وعلى أساس ذلك تتحدد مكانة البلد على مقياس مؤشر مدركات الفساد بدءا برقم واحد للبلد الأفضل في مكافحه للفساد ثم تتوالى المراتب لتدني مكافحه الفساد.

يقيس المؤشر المكونات التي تسهم في الفساد في القطاع العام واهمها: 1- الرشوة 2- اختلاس المال العام 3- استغلال المنصب العام للمصلحة الشخصية 4-مدى قدره الحكومة للحد من الفساد وتكريس النزاهة 5-اسهام البيروقراطية في الفساد 6- التعيينات في الوظائف العامة دون الكفاءة والاستناد للمحاباة 7- جديه الملاحقة القضائية للفاسدين 8- مدى جدية القوانين للإفصاح عن الممتلكات الخاصة والذمة المالية وتضارب المصالح لكبار المسؤولين 9- توفر الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والمحققين والصحفيين 10 -سيطرة أصحاب المصالح الشخصية على الدوله 11- حريه مؤسسات المجتمع المدني وحرية الوصول للمعلومات ومستوى الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالشان العام .

بالطبع فان تقييم المؤسسات المشاركة في تقييم ال 180 بلدا التي يشملها تقرير مؤشر مدركات الفساد يعتمد على مدى توفر المعلومات حول المكونات التي تسهم في الفساد ال 11 المذكوره وغيرها وهي متباينة من بلد لاخر .كما ان مشاركه عدد اكبر من بين المؤسسات ال 13 المكلفه بجمع المعلومات ستكون اكثر مصداقيه من تلك البلدان التي تفحصها عدد قليل من المؤسسات وحدها الأدنى 4مؤسسات.كما تتباين المؤسسات المكلفه بجمع المعلومات في طبيعها وبالتالي في تقييماتها فمثلا منتدى التنميه الاقتصادية والذي ينظم منتدى دافوس السنوي هو منتدى لكبار ارباب الاعمال ولذى يعطي اعتبارا كبيرا لحريه راس المال والتجارة والاستثمار , فيما مؤسسه برلتسمان تهتم كثيرا بالنزاهة ومصالح المجتمع ككل. ولذى فانه يتوجب التدقيق جيدا في تباين تقييم مختلف المؤسسات لذات البلد المقيم كبير حيث ان لكل مؤسسه مفاهيمها ومصالحها وتشابكاتها مع البلدان المقيمة.

صوره عامه للتقرير

1-يصنف مؤشر مدركات الفساد 180 بلدا واقليما من خلال مستوياتها المدركة لفساد القطاع العام على مقياس من صفر (شديد الفساد) الى 100 (شديد النزاهة).وللسنه السابعة تتبؤا الدول الإسكندنافية (الد نمارك

اولى) وسنغفوره ونيوزلندا وأستراليا المراتب الاولى وهذه دول ديمقراطية راسخه ومستقرة ولديها مؤسسات قويه لمكافحة الفساد .وبالمقابل فان الدول التي تسودها الحروب والنزاعات والصراعات العسكرية والأمنية والانظمة الاستبدادية وتفتقر للمؤسسات الراسخة, فانها تحتل المراكز المتأخرة على مقياس المؤشر ومنها جنوب السودان والسودان والصومال وسوريا وليبيا واليمن وارتيريا وغينيا الاستوائية وفنزويلا.

2- هناك ارتباط قوي ما بين النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من ناحية والفساد والنزاهة والحكم الصالح من ناحية أخرى . فمن مراجعة جدول مؤشر مدركات الفساد فإننا نلاحظ ان البلدان التي تحكمها انظمه ديمقراطية حقيقيه ومؤسسات رقابية فاعله وقوانين رادعه للفاسدين واليات رصد وضبط ومستقرة الحكم فهي البلدان الأقل فسادا بكافه الاشكال وتسود النزاهة والحاكمية الجيده وهي بلدان مزدهرة ومستقرة ومتقدمة , اما البلدان التي يسودها عدم الاستقرار والاستبداد وغياب المؤسسات الرقابية الراسخة والقوانين الضابطة والاليات الفاعلة فانه يسودها الفساد والمحسوبية والمحاباة مما يسهم في الفشل على مختلف المستويات والتخلف .ونظره سريعة للجدول فان الدول المتقدمة في مكافحه الفساد هي الدول الديمقراطية بمعدل(73 نقطه),في حين ان الدول ذات الديمقراطية الشكلية فقد حققت معدل (47 نقطه) اما الدول غير الديمقراطية والمستبدة فمعدلها (33 نقطه).

3-يلاحظ انه مع تحول العديد من الدول الديمقراطية الغربية نحو اليمين وهيمنه الالغراشيه الرأسمالية على النظام السياسي والاقتصادي كما في أمريكا مثلا والتحول في نظام العلاقات الدولية نحومزيد من هيمنة الغرب الرأسمالي فانه يترتب على ذلك تدهور على مستوى العالم بمزيد من الفساد والمحسوبية وانحسار للنزاهة والحاكمية الجيدة في عدد كبير من البلدان وفي العلاقات الدولية والنظام الدولي .وقد انعكس ذلك على مواقع الدول على جدول مؤشر مدركات الفساد . فقد كشف التقرير انه من بين ال 180 بلدا شملها المسح فان 101 بلدا بقيت في مواقعها ,في حين صعد 32 بلدا ولكن هبط 47 بلدا اخر بما فيها دول ديمقراطية . كما ان المعدل الوسيط للدول هو 43 نقطه من 100 نقطه حيث ان نتيجة ثلثي البلدان هي دون الحصول على 50 من 100 نقطه وهو الحد الأدنى لاعتبارها بلدان تهتم بمكافحة الفساد وتعزيز للنزاهة.

4- تتباين التقديرات حول كلفه الفساد في كل في بلد وفي العلاقات الدولية والنظام العالمي .والمؤكد ان الفساد والمحسوبة يحبط الاستقرار والتنمية والتقدم والبيئة والمناخ وكل ما يتعلق بحياة الانسان من عمل لائق وصحه وتعليم وغيرها, وتؤدي فعلا الى المجاعة والأوبئة والاضطرابات والحروب في عدد متزايد من

البلدان وفيما بين البلدان بشكل لاسابق له .وتتباين تقديرات كلفه الفساد المنظم فيما بين الدول والذي يعتبر جريمة منظمه ويقدره البعض ب 240 بليون دولار فيما تتجاوز كلفة الفساد العالمية ترليونات الدولارات .

5-في خطاب الوداع للرئيس الاسبق ايزنهاور في يناير 1961 وتسلم الرئيس كيندي للرئاسة الأميركية , حذر الجنرال ايزنهاور بطل الحرب العالمية الثانية من " خطورة تحالف ارباب المجمع الصناعي العسكري الأميركي من دفع البلاد للتوسع في الانفاق العسكري واشعال الحروب الخارجية على حساب المصلحة العامة وازدهار البلاد" . وها نحن نشهد اليوم الدور الخطير الذي تلعبه المؤسسات المالية والصناعية الكبرى وخصوصا العسكرية في افساد الدولة والمجتمع من اجل مصالحها الانانية مما يقود الى التدخلات والحروب.

وتقدم لنا الانتخابات الاميركية الرئاسية الأخيرة نموذجا لدور الطغمة الاولغراشيه الرسمالية والصهيونية من أصحاب البلايين وفي مقدمتهم ايلون ماسك في صياغه برنامج وتوجهات مرشح الرأسمالية المتوحشة دونالد ترمب والتأثير على الناخبين وتامين فوزه , وقد اتضحت معالم سياسته للداخل الأميركي وللعالم من حيث اعلاء مصالح الأغنياء ومرجعيه مصلحه أمريكا كما يفهمها على حساب العالم وخرقا لما استقر في النظام العالمي الى حد اعتبار الوطن الفلسطيني في غزه كعقار خاص له والجهر بعزمه لضم كندا وجرينلاند وبنما .ومن تجليات ذلك تعميم الفساد وتربح كبار حلفائه الاغنياء , مما يشير الى مرحله خطيره من شرعنه الاستيلاء بالقوه على بلدان ذات سياده والموارد خلافا لما حققته البشرية وما تسعى اليه في مكافحه الفساد وتكريس النزهة والعدالة والحاكمية الجيدة.

6-في ظل هذه التحولات في الدول الرأسمالية المتقدمة وفي العلاقات الدولية وكما عبر عنه فرانسوا فاليران رئيس منظمة الشفافية الدولية " فان الفساد يشكل تهديدا عالميا لا يقتصر على تقويض التنمية فحسب بل يعد سببا اساسيا في تراجع الديمقراطية وعدم الاستقرار وانتهاكات حقوق الانسان ويتعين على المجتمع الدولي وعلى كل بلد على حدة جعل مكافحة الفساد أولوية قصوى وطويلة الأمد .هذا امر بالغ الاهمية لمقاومة الاستبداد وضمان عالم حر وسلمي ومستدام . وتسلط الضوء على الاتجاهات الخطيرة لنتائج مدركات الفساد لهذا العام عن الحاجة الى اتخاذ إجراءات ملموسه الان لمعالجه الفساد العالمي" .

اما ماريا مارتينين الرئيسة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية فتقول " اليوم لأتصدر القوى الفاسدة السياسات وحسب بل انها غالبا ما تمليها وتفكك الضوابط والتوازنات مما يؤدي الى اسكات الصحفيين والناشطين واي شخص يكافح من اجل المساواة والاستدامة".

7- كشف التقرير بانه في البلدان التي يزدهر فيها الفساد وتحكمها انظمه استبداديه وتتسيد فيها القوى الفاسدة فان ذلك يتم في ظل قمع الحريات وفي مقدمتها حريه الراي والتعبير وخصوصا قمع الصحفيين الاستقصائيين ونشطاء المجتمع المدني والمبلغين والشهود من اجل مكافحه الفساد والشفافية والنزاهة . وقد ذكر تقرير للشفافية الدولية انه جرى خلال الأربع سنوات الماضية اغنيال اكثر من الف من النشطاء والصحفيين والمبلغين والشهود ضد الفساد والفاسدين في عدد من البلدان وفي مقدمتها المكسيك حيث كارتيلات المخدرات و الكونجو حيث نهب مناجم المعادن الثمينة والبرازيل حيث قطع غابات الامازون والهند حيث استعباد الفئات الضعيفة على نطاق واسع.

8-الفساد في المنطقة العربية

تعتبر المنطقة العربية من اكثر مناطق العالم التي تعاني من الفساد حيث يسود معظم بلدانها انظمه استبدادية فاسده ويعاني عدد منها من الحروب والاضطرابات الأمنية الداخلية الى جانب الحروب والتدخلات العسكرية للكيان الصهيوني وامريكا وكذلك الارتهان والتبعية للغرب ونفوذ الشركات الغربية مما يسهم في عدم الاستقرار وشيوع الفساد . وتقول منظمة الشفافية الدولية " بان جهود مكافحه الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (المنطقة العربية) محدودة وانه طوال 12 سنه الماضية ارتفع متوسط مؤشر مدركات الفساد نقطة واحده فقط الى 39 من اصل 100 وهومن ادنى المتوسطات الإقليمية " ويعكس حالة الفساد السائدة . وتضيف المنظمة " لهذه الحكومات الاستبدادية الراسخة قبضة قوية على أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية وتخفي الممارسات الفاسدة مما يسهم في انتشار الفساد في جميع انحاء الحياة العامه.وباستثناء البحرين وقطر والامارات والسعودية فان باقي الدول العربية لم تتجاوز نتيجة 50 من 100 نقطه, بل ان بعضها في نهاية الترتيب على سلم المؤشر.

9- الفساد وأزمة المناخ العالمي

يعتبر التغير المناخي العالمي اكبر تحد في عصرنا وعالمنا ,وهو نتيجة عده عوامل متداخلة .ويعتبر الفساد من اهم عوامل التغير المناخي وتدهور البيئة . فالفساد يحبط الاعمال للحد من التغير المناخي ومواجهة تأثيراته من عواصف وتصحر واختلال دورات الطبيعة .ويتأتى ذلك من اساءه توجيه الموارد والسماح وشرعنه الممارسات الضارة واعاقة التقدم وهو يعيق الجهود لمواجهة التغيير المناخي بشكل جذري وشامل وصحيح على مستوى البلد والاقليم والعالم .ومن ذلك التربح من الأموال والموارد المخصصة لمواجهة التغيير المناخي والتأثير سلبا في السياسات والممارسات لمواجهة ذلك مثل قطع اشجار الغابات وانحسار المناطق

الخضراء وتلويث المياه والبحار وتسويغ الصناعات الباعثة للغازات الدفينة والاستمرار في الاعتماد على الهيدروكربون كمصدر للطاقة واعاقد التحول للمصادر المتجددة والنظيفة للطاقه والصديقة للبيئة واساءه استخدام أموال المساعدات للدول والقطاعات والصناعات المخصصة لمواجهة التغير المناخي وتدهور البيئة. ويظهر التقرير انه كلما كان البلد متقدما في مكافحة الفساد فنه اكثر استعداد لمواجهة التغير المناخي والنجاح في ذلك والعكس صحيح

وبسبب الفساد والمكاسب غير المشروعة فانه ورغم مضي 9 اعوام على إقرار اتفاقية باريس لمكافحة التغير المناخي في 2015,فاننا بعيدون عن تحقيق متطلبات مواجهة هذا التغيير المناخي لاسباب عده ومن أهمها ضاله الأموال التي تصب فعلا في متطلبات مواجهة التغيير المناخي وكذلك الفساد الذي يطال هذه الأموال.

الخلاصة

ان تقرير منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد 2024 في ارتباطه بالتغير المناخي وتدهور البيئة يكشف عن مخاطر جمه تصيب البشرية والعالم في ظل استمرار بل تزايد الفساد على نطاق العالم في ظل استفحال ظاهرة التغير المناخي التي تلحق الاضرار الواسعة بالبشرية والعالم بشكل لاسابق له في التاريخ . ومن هنا فان هناك حاجة ماسة لكي تتكاتف القوى الخيرة في العالم للتصدي للفساد على كل الصعد وبالتالي التصدي للتغير المناخي وتدهور البيئة قبل فوات الأوان.